Mission Permanente
du Royaume du Maroc
Genève

البعثة الدائمة
للمملكة المغربية
بجنيف

70

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثالثة عشر

للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

* * * * * * * * * * * * * * *

كلمة الوفد المغربي

بمناسبة الاستعراض الدوري الشامل للجمهورية التونسية

* * * * * * * * * * * * * * * *

جنيف في 21، مايو 2012

سيدي الرئيس،

اسمحوا لي في البداية أن أرحب بوفد الجمهورية التونسية الشقيقة برئاسة معالي السيد سمير ديلو وزير حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية، وأغتنم هذه المناسبة لأعبر لهم عن إشادة المملكة المغربية وتقديرها للمسيرة التأسيسية والإصلاحية الشاملة التي باشرتها المؤسسات الانتقالية بعد نجاح ثورة الشعب التونسي المباركة الذي لايسعنا في هذه المناسبة إلا أن نقف إجلالا لشجاعته وتضحياته الجسام من أجل الحرية والديمقراطية.

وفي هذا السياق العام الإيجابي يود وفد بلادي الإشادة بالرؤية العامة للحكومة التونسية لبناء تونس الجديدة على أسس الحرية والديمقراطية وبناء دولة الحق والقانون في إطار تشاركي ومتسامح مبني على روح المسؤولية والمبادرة. وفي إطار الاستعراض الدوري الشامل الذي يشكل مناسبة لمساهمة الفاعلين الدوليين في هذا الورش الإصلاحي الكبير، تود المملكة المغربية أن تقف على المواضيع التالية :

أولا : <u>العدالة الانتقالية :</u> نود معرفة الخطوات العملية التي تم اتخاذها في هذا المجال حتى الآن **ونوصي الحكومة التونسية بالتركيز في استراتيجيتها في هذا المجال على المصالحة والحقيقة والعدالة وجبر الضرر واتخاذ ما تراه مناسبا لضمان عدم تكرار الخروقات المسجلة في الماضي.**

ثانيا : <u>أوضاع المرأة :</u> يوصي المغرب بمواصلة الجهود الرامية إلى الرقي بأوضاع المرأة في المناطق الريفية بما في ذلك حصولها على الخدمات الأساسية، وكذلك دراسة إمكانية إدراج مقاربة النوع في الميزانيات العامة للبلاد.

ثالثا : <u>الهيئات والمؤسسات المختصة في مجال حقوق الإنسان :</u> يوصي المغرب بمواصلة البناء المؤسساتي المتعلق بحماية حقوق الإنسان طبقا للمعايير والمقاييس الدولية المعتمدة في هذا المجال، خاصة مبادئ باريس فيما يتعلق بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان.

رابعا : <u>مناهضة التعذيب :</u> يثمن المغرب مصادقة تونس على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب ويود التعرف على الإجراءات المتخذة لتطبيق مقتضياته، **كما يوصي بمواصلة العمل من أجل ملاءمة التشريع الوطني مع مقتضيات اتفاقية مناهضة التعذيب خاصة في ما يتعلق بتعريف التعذيب.**

في النهاية نود التذكير بأن موضوع حقوق الإنسان في تونس يجب أن ينظر إليه على مرحلتين مرحلة ما قبل الثورة ومرحلة ما بعدها ومن هذا المنطلق ندعو جميع الفاعلين في مجال حقوق الإنسان على المستوى الدولي على تقديم الدعم والمساعدة اللازمة للحكومة التونسية بناء على طلبها وعلى أساس الحاجيات التي تحددها كما ندعو جميع الأطراف المعنية للتعاون مع السلطات التونسية لاسترجاع الأموال المتأتية من مصادر غير مشروعة تطبيقا لقرار مجلس حقوق الإنسان 17/23 لما لذلك من أهمية في النهوض بالحقوق الاقتصادية للشعب التونسي الشقيق.